آخر المستجدات بشأن عمليات المفوضية في لبنان

الاستجابة للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين

يناير – مارس 2017

تم إحراز تقدّم ملحوظ نحو تسهيل حصول اللاجئين على إقامة قانونية خلال الفصل الأول من عام 2017. فإثر أنشطة دعوة ومناصرة منسقة وحثيثة، أعلنت المديرية العامة للأمن العام عن إعفاء اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من رسم تجديد الإقامة البالغ 200 دولار أمريكي؛ ويشمل اللاجئون المعفيون أولئك:

- المسجلين لدى المفوضية قبل 1 كانون الثاني 2015؛
- الذين لم يجددوا إقامتهم على أساس سياحة أو كفالة أو ملكية أو إيجار خلال عامي 2015 أو 2016.

وفقاً لإعلان المديرية العامة للأمن العام، سيحصل اللاجئون المؤهلون على تمديد مجاني لإقامتهم لمدة ستة أشهر، مع قابلية للتجديد عدة مرات ومن دون الخضوع لأي رسوم تأخير. يُطلب من اللاجئين المؤهلين تقديم عدد من المستندات إلى مكتب الأمن العام. وتشمل هذه المستندات شهادة تسجيل سارية المفعول من المفوضية وإفادة سكن صادرة عن المفوضية من دون مقابل. من جهة أخرى، تقدم المفوضية الدعم إلى المديرية العامة للأمن العام من أجل تعزيز قدرتها على تجديد الإقامة في مكاتبها في جميع أنحاء البلد.

ونظراً إلى زيادة عدد اللاجئين الذين يتوجهون إلى مكاتب المفوضية من أجل تجديد شهادات التسجيل و/أو إفادات السكن، فقد عمدت المفوضية إلى تعزيز قدرتها على التسجيل وذلك بفضل جملة أمور منها الاستعانة بـ95 موظف تسجيل مؤقتاً إضافياً لمدة ستة أشهر من أجل تلبية احتياجات اللاجئين بالسرعة المطلوبة. وسيكون لضمان التنفيذ الفعال لهذا الإعفاء من الرسوم أهمية حاسمة في الأشهر المقبلة من أجل تعزيز حالة حماية اللاجئين في لبنان.

وترى المفوضية أن الإعلانات الصادرة عن المديرية العامة للأمن العام تشكل خطوة إضافية نحو تحسين وضع الإقامة غير المستقر ومشاكل الحماية ذات الصلة التي يواجهها اللاجئون في لبنان. لكن، وبما أن الإعلان لا يشمل مجمل اللاجئين السوريين، ستواصل المفوضية الدعوة إلى التوسيع التدريجي لفئات اللاجئين المشمولين بعملية تنظيم الإقامة، وذلك تماشياً مع الالتزامات التي أعلن عنها في مؤتمر بروكسل.

أثناء نشأته في سوريا، علم جانكيدار (31 عاماً) أنه يريد دراسة العلوم السياسية. ولكن بعد فترة وجيزة من التحاقه بجامعة حلب، تعيّن عليه التخلي عن الدراسة من أجل إعالة أسرته. ومع اندلاع الحرب، هرب من مسقط رأسه في كوباني وقدم إلى لبنان حيث حاول الحصول من جديد على شهادته – متنقلاً بين أربع وظائف من أجل تسديد أقساط دراسته. فعمل في صيانة المصاعد وبواباً ودهاناً وكوبارس في أفلام لبنانية وسورية. في عام 2015، تقدم جانكيدار بطلب لبرنامج المنح الدراسية العليا في المفوضية، المعروف باسم DAFI، فحصل على منحة دراسية كاملة للالتحاق بالجامعة اللبنانية. غير أن معظم اللاجئين السوريين لا يحالفهم الحظ مثله.

في الوقت نفسه، وبحلول نهاية الفصل الأول من السنة، لم يكن قد تم توفير سوى **9** في المائة من مجموع التمويل المطلوب عبر مساهمات الجهات المانحة. وهذا النقص الحاد لا يقوّض فقط قدرة المفوضية على دعم الحكومة في جهودها المذكورة أعلاه والرامية إلى تسوية الأوضاع، وإنما أيضاً قدرتها على تنفيذ تدخلات أساسية منقذة للحياة وتوفير الخدمات للاجئين.

الحماية

بحلول 31 آذار 2017، كان هنالك أكثر من 1.011 مليون لاجئ سوري مسجل لدى المفوضية، يعيشون في أكثر من 1,700 مجتمع محلي وموقع في مختلف أنحاء البلاد. تواصل المفوضية والمنظمات الشريكة تقديم المشورة والمساعدة القانونية إلى اللاجئين، لا سيما فيما يتعلق بالإقامة ووثائق الأحوال المدنية. وقد استفاد أكثر من 13,500 شخص من المشورة القانونية خلال الفصل الأول من السنة.

إن جمع المعلومات بشأن نوايا اللاجئين وآرائهم هو جزء من الأنشطة المستمرة التي تضطلع بها المفوضية لتلبية احتياجات اللاجئين الفورية إلى الحماية بشكل أفضل والاستعداد لتلبية احتياجاتهم المستقبلية. وفي هذا الصدد، أجرت المفوضية في شهر شباط مقابلات مع عينة تمثيلية من اللاجئين السوريين المقيمين في مختلف محافظات لبنان لاستطلاع نواياهم وآرائهم بشأن العودة المحتملة إلى سوريا في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم مناقشات جماعية مركزة بشأن نوايا العودة مع اللاجئين السوريين في خمسة مواقع في مختلف أنحاء لبنان.

وقد أكدت نتائج هذه الدراسة الاستقصائية أن الغالبية المطلقة (89 في المائة) من اللاجئين يرغبون في العودة إلى سوريا في مرحلة ما، في حين أفاد 85 في المائة أنهم غير متأكدين حالياً من الوقت الذي سيكونون مستعدين فيه للعودة. وقد تمثلت العوامل الرئيسية الثلاثة المؤثرة على نواياهم في العودة، حسب الأولوية، بالحالة الأمنية وإمكانية الوصول إلى المسكن و/أو الأراضي و/أو الممتلكات وفرص كسب العيش. ومن بين هذه العوامل، شكّل الوضع الأمني في سوريا، إلى حد كبير، أهم عامل مؤثر يُذكر من حيث عزم اللاجئين على العودة. وفيما يتعلق بالأولوية الثانية، أشار 57 في المائة إلى أن ممتلكاتهم في سوريا قد دمرت، في حين أن 21 في المائة منهم غير متأكدين من حالة ممتلكاتهم، وأشار 11 في المائة منهم إلى أن ممتلكاتهم قد تضررت جزئياً.
وطوال الفصل الأول، لاحظت المفوضية زيادة مقلقة في المشاعر المعادية للاجئين والخطاب الذي يجاهر بكره الأجانب في وسائل الإعلام، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي. تدور هذه الخطابات حول تأثير وجود اللاجئين على التركيبة الديمغرافية والاقتصاد والأمن القومي والتماسك الاجتماعي في لبنان. فلزيادة توعية الرأي العام على احتياجات اللاجئين المستمرة في مجال الحماية وأهمية الحفاظ على حيز لائق وكريم من الحماية في لبنان إلى حين إيجاد حلول دائمة خارج البلد، تعمل المفوضية مع وزارة الإعلام على حملة إعلامية تمتد على نطاق البلد ككل.

تدعم المفوضية اللاجئين من أجل تعزيز حمايتهم الخاصة من خلال مجموعة متنوعة من التدخلات المجتمعية التي تهدف إلى تحديد القضايا المتصلة بالحماية ومنعها والتصدي لها. فمنذ بداية عام 2017، أحال نحو 600 متطوع من المتطوعين العاملين والمتخصصين في مجال التوعية أكثر من 6,000 شخص يواجهون مخاطر شديدة في مجال الحماية إلى الجهات المزودة للمساعدة.

يشكّل هؤلاء المتطوعون في مجال التوعية جسراً أساسياً بين اللاجئين والمساعدة التي يحتاجون إليها. خلال الفصل الأول من عام 2017، واصلت المراكز المجتمعية التي تحظى بدعم المفوضية تقديم مجموعة واسعة من الأنشطة والخدمات إلى أكثر من 30,000 شخص. وتشمل الأنشطة المقدمة دورات تدريبية على إعادة التدوير والأشغال النسيجية والحرفية، فضلاً عن دروس في اللغة ومحو الأمية وتكنولوجيا المعلومات. كما قدمت المراكز أنشطة دعم نفسي واجتماعي وجلسات توعية حول تسجيل الولادات والزواج والخدمات المتاحة ومنع الاحتيال والاستغلال والوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وحقوق الطفل وغيرها من المواضيع.

عمليات الإخلاء في رياق

في أواخر شهر آذار، أصدرت قيادة الجيش اللبناني أمراً بإخلاء المخيمات المحيطة بقاعدة رياق الجوية في منطقة البقاع بسبب عملية أمنية. وقد أثرت هذه العملية على أكثر من 10,000 لاجئ سوري. كما نفذت عدة بلديات، بما في ذلك وبشكل رئيسي زحلة في منطقة البقاع، عمليات إخلاء غير مبررة بموجب القانون اللبناني.

يمكن لعمليات الإخلاء القسري أن تؤدي إلى تفاقم جوانب الضعف التي يواجهها اللاجئون إذ إن فقدان ملاجئهم من دون تعويض يعرضهم للمزيد من التشرد والاستغلال المحتمل من جانب أصحاب العقارات، كما يضعف إمكانية وصولهم إلى الاحتياجات والخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم.

تتعاون المفوضية والمنظمات الشريكة بشكل وثيق في مختلف القطاعات، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وحماية الأطفال والتعليم والحماية، للدعوة إلى تجنب عمليات الإخلاء غير المبررة وضمان مساعدة اللاجئين المتضررين من عمليات الإخلاء ودعمهم في إعادة تأسيس حياتهم في مكان بديل آمن. لا تزال الاستجابة جارية.

وكما يظهر من خلال العديد من عمليات التشاور التشاركية والتجارب في إدارة الحالات، فإن التعرض لمخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وحماية الطفل يتزايد في سياقات النزوح واللجوء. تسعى المفوضية والمنظمات الشريكة في لبنان إلى ضمان حصول اللاجئين على الخدمات الوطنية المتاحة لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي له وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية والاستجابة مباشرة لسد الثغرات في عملية تقديم الخدمات مع إدارة الحالات وغيرها من الخدمات. خلال الفصل الأول من السنة، ركزت عملية بناء قدرات العاملين الاجتماعيين في الخطوط الأمامية على نهج قائم على احتياجات الناجين، بهدف ضمان الامتثال لمبادئ محددة، مثل السرية وعدم التمييز والمساءلة والسلامة وحقوق وكرامة الناجين طوال فترة إدارة الحالة.

وتم تدريب نحو 85 عاملاً اجتماعياً مسؤولين عن إدارة الحالات و27 مشرفاً. كما ساهمت تدخلات المفوضية خلال الفصل الأول في توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات ضمن أماكن آمنة لـ3,404 لاجئين سوريين، بما في ذلك 641 حالة تتعلق بفتيان وفتيات دون الـ18 عاماً. وتستمر أنشطة التثقيف المتصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في صلب تدخلات المفوضية من أجل التشجيع على التغيير السلوكي. فخلال الفترة الممتدة بين شهري كانون الثاني وآذار 2017، تمت توعية أكثر من 2,500 شخص على مسألة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك 428 شخصاً دون الـ18 عاماً.

وكجزء من الجهود الرامية إلى تمكين اللاجئين من تعزيز حمايتهم الخاصة، واصلت المفوضية تقديم المساعدة النقدية للحماية من أجل مساعدة على وجه التحديد اللاجئين الذين يواجهون أوضاعاً خطرة أو المعرضين لخطر الوقوع فيها. وقد استخدم اللاجئون هذه المساعدة للانتقال بعيداً عن مصادر المضايقات والإساءة والتغلب على حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ومنع أسوأ أشكال عمل الأطفال مثل العمل أو التسول في الشارع. فعلى وجه التحديد، تمّ تقديم المساعدة إلى حوالي 1,927 شخصاً خلال الفصل الأول من السنة عبر تزويدهم بمساعدة نقدية خاصة بالحماية.
وقد بذلت جهود عملية خلال الفصل الأول من السنة لمنع حالات انعدام الجنسية. فتم حتى هذا التاريخ تقديم المشورة إلى أكثر من 6,000 أسرة لاجئة سورية بشأن كيفية تسجيل ولادة أطفالها في سجلات القيد اللبنانية. وفي عام 2016، عمد نحو 52 في المائة من اللاجئين السوريين الذين لديهم مواليد جدد إلى تسجيل وثائق ولادة أطفالهم لدى أقلام النفوس المحلية، مما يقربهم خطوة باتجاه التسجيل التام للولادة. وللوصول إلى أكبر عدد من الأسر، يتم عقد جلسات مشورة بانتظام مع اللاجئين الذين يتوجهون إلى المفوضية لإضافة أطفالهم الجدد إلى ملفاتهم. واستكمالاً لذلك، ثمة آليات لتقديم المشورة والإحالة أيضاً عبر المتطوعين في مجال التوعية وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية، بما في ذلك طواقم رصد الحماية والعاملين الصحيين.

خلال الفصل الأول من عام 2017، غادر ما مجموعه 2,945 لاجئاً سورياً من أجل إعادة توطينهم، في حين قدمت المفوضية ملف 3,937 لاجئاً سورياً آخر للنظر في إمكانية إعادة توطينهم في بلدان ثالثة. وخلال الفصل الأول من العام الماضي، غادر نحو 5,222 شخصاً سورياً لإعادة التوطين، في حين قدمت المفوضية ملف 7,000 سوري للنظر في إمكانية إعادة توطينهم. وبما أن الاندماج المحلي في لبنان ليس خياراً والعودة إلى سوريا بأمان وكرامة غير ممكنة حالياً، يوفر حل إعادة التوطين شريان حياة مهم للفئات الأكثر ضعفاً، كما ويشكل تعبيراً ملموساً عن التضامن الدولي مع لبنان الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين من أي بلد آخر في العالم مقارنة بعدد السكان. لهذا السبب، فتخفيض حصص إعادة التوطين - التي تقل أصلاً عن نسبة 10 في المائة المستهدفة - يشكل مصدر قلق كبير نظراً إلى ضرورة الاستمرار بتوفير حل إعادة التوطين، فضلاً عن المسارات التكميلية الأخرى.

الصحة

لا تزال التكلفة المرتفعة للرعاية الصحية في نظام الرعاية الصحية المخصخص إلى حد كبير في لبنان تشكل سبباً رئيسياً لمديونية اللاجئين. وللمساعدة على مواجهة هذا الوضع، توفر المفوضية إمكانية الوصول إلى الرعاية المدعومة في المستشفيات ومستوصفات الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء لبنان.

بحلول نهاية الفصل الأول من عام 2017، كانت المفوضية قد وفرت الدعم لأكثر من 20,000 حالة استشفاء لحالات طارئة وتوليد، فضلاً عن حوالي 50,000 معاينة مدعومة في مجال الرعاية الصحية الأولية.

ومنذ 1 كانون الثاني 2017، تولت شركة NEXtCARE مهمة إدارة مطالبات التأمين لتسهيل وصول اللاجئين إلى الرعاية الاستشفائية. ويعود هذا التغيير إلى عملية إعادة مناقصة خدمات الإحالة إلى الرعاية الاستشفائية العامة التي تجرى كل عام بهدف ضمان الحصول على أعلى جودة بأفضل سعر. وقد سبقت عملية التغيير هذه عدة دورات تدريبية واتصالات مع الشركاء واللاجئين. كما استمرت الجهود الرامية إلى ضمان سلاسة عملية الانتقال هذه بقدر الإمكان من خلال دورات تدريبية لتجديد المعلومات وعقد اجتماعات عديدة بين المفوضية وشركة شركة NEXtCARE.

التعليم

بالنسبة إلى الأطفال السوريين اللاجئين، يشكل نظام التعليم الرسمي في لبنان شريان الحياة في سعيهم لتحقيق مستقبل أفضل. فقد تم تسجيل حوالي 195,000 طفل لاجئ في العام الدراسي 2016-2017، بما في ذلك في رياض الأطفال والمرحلتين الابتدائية والثانوية، وذلك بفضل جهود حملة العودة إلى المدرسة الناجحة.
وهذه زيادة كبيرة في أعداد الطلاب المسجلين مقارنة بالسنوات السابقة. بإمكان التلاميذ اللاجئين الالتحاق بكل من الدوام الصباحي ودوام بعد الظهر في المدارس الرسمية اللبنانية. كما تعتزم المفوضية، من خلال شراكتها مع وزارة التربية والتعليم العالي، تغطية الرسوم المدرسية لأكثر من 39,400 طفل لاجئ في الدوام الأول للعام الدراسي 2016-2017.

على الرغم من هذا التقدم، 57 في المائة فقط من الأطفال اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 عاماً مسجلون في المدارس الرسمية اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال استبقاء الأطفال في المدارس صعباً بسبب التحديات التي يواجهها الأطفال في محاولتهم التكيف مع المنهج الدراسي الجديد ولغات التدريس ومكافحتهم للتعويض عن السنوات التي فاتتهم، وفي بعض الأحيان، لمواجهة التسلط أو المضايقات. لذلك فقد واصلت المفوضية دعم مبادرات معينة مثل دعم الواجبات المنزلية ومجموعات الأهل التي تشجع على إشراك الأطفال والأهل في المدارس وتساعد على استبقاء الطلاب. في عام 2016، أنشأت المفوضية أكثر من 180 مجموعة للأهل وحوالي 300 مجموعة دعم للواجبات المنزلية، بالإضافة إلى حشد وتدريب حوالي 170 متوطعاً في مجال التوعية على التعليم و109 منسقاً محلياً معنياً بالتعليم. تدعم هذه الهياكل الأطفال وتشجعهم على البقاء في المدرسة من خلال مساعدتهم على مواجهة التحديات اليومية في تحصيلهم العلمي.

الإيواء

بعد مرور حوالي سبع سنوات على الأزمة السورية، لا تزال ظروف إيواء اللاجئين مصدراً للضعف. فغالبية اللاجئين لا يزالون يعيشون في ملاجئ متدنية المستوى ولا تتوفر لديهم سوى إمكانية محدودة أو معدومة للحصول على الخدمات الأساسية. خلال الفصل الأول من السنة، تلقى حوالي 20 ألف شخص يعيشون في مبان متدنية المستوى ومخيمات عشوائية مجموعات مستلزمات خاصة بالمأوى، مصممة لمساعدة اللاجئين على تأمين مساكنهم وعزلها.

غالباً ما تكون المخيمات العشوائية واقعة في مناطق معرضة للفيضانات والحرائق. وتقوم المفوضية والمنظمات الشريكة بتنفيذ تدخلات في المواقع لتحسين إمكانية الوصول إلى المخيمات وداخلها وتوفير الحماية من الفيضانات وغيرها من المخاطر. خلال الفصل الأول من السنة، أجرى شركاء المفوضية تقييمات تقنية أولية في مخيمات عشوائية عانت من مشاكل تتعلق بالفيضانات وإمكانية الوصول. وسيتم إجراء تقييمات معمقة في الفصل الثاني من عام 2017 من أجل تحديد أعمال تحسين المواقع اللازمة لضمان التصريف الكافي للمياه وإمكانية الوصول في تلك المواقع.

أكثر من 80 في المائة من اللاجئين يستأجرون مساكنهم، ويبلغ متوسط الإيجار 164 دولاراً أمريكياً في الشهر. 59 في المائة تقريباً من مجمل الإيجارات تعود لشقق صغيرة عموماً، يتم تشاركها مع أسر لاجئة أخرى وتكون شديدة الاكتظاظ. ويعيش أكثر من نصف اللاجئين في ملاجئ غير لائقة، مثل الخيام ومرائب السيارات والمباني غير المكتملة ومواقع العمل واسطبلات الحيوانات والشقق المكتظة، أو هم معرضون لخطر الإخلاء. وفيما يتعلق بأنشطة إعادة تأهيل المباني المتدنية المستوى، عمدت المنظمات الشريكة للمفوضية خلال الفصل الأول من السنة إلى تحديد الأسر المؤهلة واختيارها، فضلاً عن إجراء تقييمات تقنية للأعمال اللازمة. ومن المقرر التفاوض مع المالكين وإبرام مذكرات التفاهم/الاتفاقيات وإعداد مخططات العمل خلال الفصل الثاني للبدء بأعمال إعادة التأهيل.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

لا تزال الأعداد الكبيرة من اللاجئين تشكل ضغطاً على البنية التحتية القائمة للمياه والصرف الصحي في البلاد. تهدف استراتيجية المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تنفذها المفوضية إلى تلبية احتياجات اللاجئين في المخيمات العشوائية والمناطق الحضرية وشبه الحضرية من خلال تنفيذ

مشاريع متصلة بالمياه والصرف الصحي من شأنها تعزيز و/أو إعادة تأهيل البنية التحتية القائمة. ويتم تحديد هذه التدخلات بالتنسيق مع السلطات اللبنانية على المستوى المركزي كما على مستوى المحافظات والبلديات. وهي تتراوح بين إعادة تأهيل قنوات مياه الأمطار وتشييد الخزانات وحتى حفر وتجهيز الآبار.

أدت تدخلات المفوضية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الفصل الأول من عام 2017 إلى تحسين الظروف الصحية لحوالي 6,000 لاجئ. وخلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني وآذار، تم توفير المياه الصالحة للشرب لحوالي 6,825 لاجئاً، في حين استفاد أكثر من 1,460 لاجئاً من أنشطة تعزيز النظافة الصحية الرامية إلى مساعدتهم على تكييف عاداتهم وممارساتهم المتصلة بالنظافة الصحية والصرف الصحي مع ظروف النزوح.

كما استمر العمل على إعادة تأهيل تسعة شبكات مياه في البقاع وشمال لبنان خلال الفصل الأول من عام 2017. فتم حتى الآن تركيب أكثر من 127 كيلومتراً من خطوط الأنابيب بما في ذلك نحو 3,370 وصلة منزلية. ويجري حالياً بناء ثلاثة خزانات وحفر ثلاثة آبار. وعند الانتهاء من هذه المشاريع، سيصبح بإمكان أكثر من 192,000 لبناني ولاجئ الحصول بشكل أفضل وأكثر موثوقية على مياه الشرب.

المساعدات الأساسية

يهدف برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض إلى الحد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي لدى اللاجئين المحتاجين، وذلك للحد من تعرضهم للاستغلال وغيره من مخاطر الحماية، وزيادة قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد شكلت الصيغة المكتبية، التي تم اعتمادها في النصف الثاني من عام 2016 لتحديد مستوى الضعف لكل أسرة لاجئة في لبنان، المنطلق الأساسي لإدراج الأسر الأكثر ضعفاً في برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض. ووفقاً لهذه الصيغة، تبين أن أكثر من نصف السكان السوريين يعانون من درجة كبيرة من الضعف وأن 21 في المائة منهم يواجهون ضعفاً حاداً.

خلال الفصل الأول من عام 2017، تحققت المفوضية من عدم تضمن المجموعة المستهدفة ببرنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض سوى اللاجئين الذين تم تحديدهم على أنهم شديدو الضعف وحصول الأشد ضعفاً على المساعدة قبل غيرهم. كما تم اكتمال عملية الانتقال نحو استخدام النظام الموحد بين المنظمات في لبنان للبطاقات الإلكترونية (LOUISE) خلال الفصل الأول من السنة. وبحلول شهر آذار، كانت المجموعة المستهدفة بهذا البرنامج والمؤلفة من 33,524 أسرة قد تلقت مساعداتها النقدية عبر البطاقة المشتركة.

قبل وبعد: عمد اللاجئون في بلدة عدوسية، جنوب لبنان، إلى إنشاء مرحاض بدائي (إلى اليسار). غير أنه كان ينطوي على مخاطر كبيرة من حيث الحماية، لا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات، فضلاً عن شواغل بيئية وصحية. لمعالجة هذا الوضع، قامت المفوضية باستبداله بثلاثة مراحيض قياسية (إلى اليمين) موصولة بجورة صحية، مما أدى إلى تحسن كبير على مستوى صحة الأسر المعنية وحمايتهم. © المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/مارتن دوديك

لقد بدأ العمل على التحضير لعملية رصد لنتائج برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض. وتم اختيار عينة تمثيلية من المستفيدين وستتم زيارتهم واستطلاع آرائهم. أما الهدف من هذه العملية فهو دراسة التغيرات في النتائج، بما في ذلك النفقات واستراتيجيات التكيف وقدرة الأسر على تلبية احتياجاتها منذ تلقيها هذه المساعدات النقدية.

انتهى برنامج المساعدات الشتوية الذي تنفذه المفوضية في أواخر آذار 2017. وبعد مرور سبع سنوات تقريباً على اندلاع الأزمة السورية، نلحظ تزايداً في احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة وجوانب الضعف لديهم، مع تفاقم خاص خلال فصل الشتاء.

فبفضل الدعم السخي الذي قدمته الجهات المانحة، تمكنت المفوضية من مساعدة عشرات الآلاف من اللاجئين والأسر اللبنانية الضعيفة على الصمود خلال فصل الشتاء.

بحلول نهاية فصل الشتاء، كان قد تم تحميل مساعدات نقدية شهرية بقيمة 147 دولارا أمريكياً على بطاقات الصراف الآلي لأكثر من 120,000 أسرة من اللاجئين السوريين المعرضين للخطر. كما تم تزويد الأسر التي كانت قد تلقت مساعدة نقدية شهرية متعددة الأغراض بمبلغ إضافي بقيمة 75 دولاراً أمريكياً شهرياً لمساعدتها على مواجهة النفقات الإضافية الخاصة بفصل الشتاء. وبحلول نهاية الشتاء، كان قد تم تزويد حوالي 45,000 أسرة سورية لاجئة بهذا المبلغ الإضافي.

ونظراً إلى عدم استقرار الوضع الأمني في عرسال وعدم وجود شبكة لأجهزة الصرف الآلي، تم تسليم المساعدات الشتوية إلى الأسر اللاجئة الضعيفة في هذه البلدة من خلال قسائم وقود يمكن استبدالها في محطات ميدكو. فتم توزيع حوالي 42,500 قسيمة بقيمة 100 دولار أمريكي شهرياً على 8,676 أسرة لاجئة في عرسال.

©مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان: دالاتي

إطلاق خطة لبنان للاستجابة للأزمة

في 19 كانون الثاني، أطلق رئيس مجلس الوزراء اللبناني، سعد الحريري، جنباً إلى جنب مع منسقة الأمم المتحدة الخاصة للبنان، سيغريد كاج، والمنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في لبنان، فيليب لازاريني، خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017-2020 في السراي الكبير. وتضمّ هذه الخطة أكثر من 104 هيئات شريكة من أجل توفير المساعدة لـ2.8 مليون شخص عرضة للخطر يقيمون في لبنان.

ومع دخول الصراع في سوريا عامه السابع، نادت الحكومة اللبنانية مع شركائها الوطنيين والدوليين بضرورة تأمين 2.8 مليار دولار أمريكي من أجل توفير المساعدات الإنسانية الحيوية والحماية اللازمة للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، فضلاً عن الاستثمارات الضرورية في البنية التحتية العامة والخدمات والاقتصاد المحلي اللبناني في عام 2017.

وقد أشارت المنسقة الخاصة، السيدة كاج، أثناء كلمتها في حفل الإطلاق، إلى أن "إعلان نيويورك بشأن تحركات المهاجرين واللاجئين الكبيرة قد منحنا ميثاقاً عالمياً يستند إلى مبدأ تقاسم المسؤوليات على المستوى العالمي. وهذا ما يجب تنفيذه الآن".

لمزيد من المعلومات: رافاييلا فيتشينتيني، مسؤولة تواصل وعلاقة خارجية، vicentini@unhcr.org

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شارع فيليب حتي، ص ب 11-7332 ، الرملة البيضاء، بيروت، لبنان

UNHCR
The UN Refugee Agency

لمحة سريعة عن إنجازات المفوضية في لبنان

الاستجابة للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين

يناير – مارس 2017

UNHCR
The UN Refugee Agency

بعض الأرقام البارزة في العام 2016

اللاجئون المسجلون	المبلغ المطلوب تمويله للمفوضية (مليون د.أ)	مستوى التمويل	الشركاء
1,011,366	453 مليون	%9	29

تم أيضاً تمويل مكتب المفوضية في لبنان عبر هبات خاصة من كل من النمسا وإيطاليا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية.

الحماية	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى مارس	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
المشورة القانونية	13,548	37,000
الأشخاص الذين تمت إحالتهم للقبول لدواعي إنسانية ولإعادة التوطين	2,942	4,200
الأشخاص المشمولون بالاختصاص الذين تلقوا المساعدة أثناء وجودهم قيد الاحتجاز	1,302	1,800
الأطفال الذين تلقوا المساعدة من خلال إدارة الحالات	1,038	5,000
الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف القائم على نوع الجنس التي تلقت التدريب	117	500
حالات الاحتياجات الخاصة التي تمت إحالتها من خلال المتطوعين	6،795	51،100
المتطوعون في مجال التوعية الذين تمت تعبئتهم	595	1،000
المراكز المجتمعية التي تلقت الدعم	34	50
الأشخاص المشاركون في أنشطة المراكز المجتمعية	30،326	240،000
الأشخاص المستفيدون من المساعدات النقدية الطارئة والخاصة بالحماية	3،620	6،200
الأشخاص الذين تلقوا معلومات حول تسجيل الولادات من خلال المشورة	6،231	20،500

التعليم	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى مارس	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
الأطفال الذين تلقوا الدعم للتعليم الابتدائي في العام الدراسي 2016-2017 من خلال الدعم المالي المقدم إلى وزارة التربية والتعليم العالي		
الدوامين الأول والثاني	39،488	50،000
الأطفال الذين تلقوا الدعم للتعليم المهني في العام الدراسي 2016-2017	1,563	10،000

المساعدات الأساسية	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى مارس	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
الأسر التي تلقت المساعدة لمرة واحدة على الأقل من خلال هبة نقدية متعددة الأغراض	33،524	82،000
الأسر الذين تلقوا دعما موسميا (في شتاء 2016-2017)	164،673	168،000
الأسر التي تلقت قسائما لشراء الوقود و/أو المواد العينية (في شتاء 2016-2017)	8،676	10،000

الصحة	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى مارس	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
الأشخاص الذين تلقوا الرعاية الصحية الأولية (بما في ذلك في مجال الصحة الإنجابية والنفسية)	48،804	300،000
الأشخاص المستفيدون من الإحالات إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة والتوليد	73،229	98،861

الإيواء	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى مارس	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
الأشخاص الذين يستفيدون من عمليات توزيع مجموعات مستلزمات عزل المساكن لتعزيز مقاومتها للعوامل المناخية ومستلزمات الملاجئ	19،172	233،390
الأشخاص الذين يستفيدون من اتفاقية شغل مسكن في مبان معاد تأهيلها	146	73،050

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى مارس	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
بنية تحتية للصرف الصحي، صيانة وتفريغ الرواسب	5،958	63،860
حملات توعية على النظافة الصحية، مواد للنظافة الصحية	1،469	93،237
إمكانيّة الحصول على المياه المأمونة	6،825	350،000

الدعم المؤسسي والمجتمعي	الميزانية المخصصة للعام 2017
الدعم المؤسسي (إعادة تأهيل البنى التحتية، تأمين الموظفين وتدريبهم، المعدات والتجهيزات، اللوازم، الأدوية واللقاحات)	22 مليون
المشاريع المجتمعية (في مجالات الصحة، التعليم، سبل المعيشة، المياه والصرف الصحيّ والنظافة الصحيّة، الطرقات والمرافق المحليّة)	14.5 مليون
مجموع الاستثمارات	36.5 مليون

© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / دييغو إيبارا سانشيز

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، أثناء زيارته متوسطة تعلبايا الرسمية المختلطة في منطقة البقاع. لقد زار المفوض السامي المدرسة في شهر شباط الماضي كجزء من زيارة رسمية قام بها إلى لبنان وسوريا. فكان أول مسؤول رفيع المستوى من مسؤولي الأمم المتحدة يزور سوريا بعد اتفاق وقف إطلاق النار الأخير الذي تم بضمانة من روسيا وتركيا.